

أثر السياستين المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي  
(دراسة تحليلية لأثر الإنفاق العام وعرض النقود بالمفهوم الواسع على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد  
الليبي خلال الفترة (2000 – 2023))

د. آمنة خليفة سالم الدويب

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد – كلية المحاسبة – جامعة غريان

[amna.edweib@gu.edu.ly](mailto:amna.edweib@gu.edu.ly)

### ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة تأثير السياستين المالية والنقدية على الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (2000 – 2023). تهدف هذه الدراسة إلى تحليل كيفية تفاعل هاتين السياستين مع الظروف الاقتصادية المحلية والدولية في التأثير على مؤشر من المؤشرات المهمة للنمو الاقتصادي، هذا المؤشر هو الناتج المحلي الإجمالي. وذلك باستخدام بيانات سنوية لكل متغير من متغيرات الدراسة المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، والإنفاق العام ممثلاً للسياسة المالية، وعرض النقود ممثلاً للسياسة النقدية، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، عن طريق البرنامج الإحصائي (SPSS). وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي و(عرض النقود بالمفهوم الواسع، الإنفاق العام). كما أظهرت النتائج أن الانفاق العام كان أكثر تأثيراً على الناتج المحلي الإجمالي من عرض النقود بالمفهوم الواسع، وهذا يعني أن السياسة المالية أكثر تأثيراً على الناتج المحلي الإجمالي من السياسة النقدية.

**الكلمات المفتاحية:** الاقتصاد الليبي \_ الناتج المحلي الإجمالي \_ السياسة المالية – السياسة النقدية.

### Abstract:

This study examined the impact of fiscal and monetary policies on the gross domestic product in Libya during the period (2000 – 2023). This study aims to analyze how to these two policies interact with local and international economic conditions in influencing one of the important indicators of economic growth, which is gross domestic product. This is using by annual data for each of the study variables, represented by gross domestic product (GDP) as a dependent variable, public spending as a representative of fiscal policy, and money supply in the broad

sense as a representative of monetary policy. This is done by using the least squares method using the statistical program (SPSS). The study concluded that there is a direct relationship between GDP and (monetary supply in its broad sense – public spending). The results also showed that the public spending had more impact on GDP than money supply in its abroad sense, which means that fiscal policy has more impact on GDP than monetary policy.

**Keywords:** Libyan economy – gross domestic product – Fiscal policy – monetary policy.

## 1. المقدمة:

تعتبر السياستين المالية والنقدية من أهم أدوات تحقيق الاستقرار الاقتصادي التي تستخدمها الدول في مواجهة الاختلالات الاقتصادية التي قد تعرقل مستويات نمو اقتصاداتها، تهتم جميع دول العالم على اختلاف مستويات تقدمها بالرفع من مستويات اقتصاداتها، تلك الاختلالات التي تصيب الجانب المالي والاقتصادي لها، وتمنعها من تحقيق معدلات اقتصادية عالية. ولكي تسيطر على تلك المشاكل تستخدم سياساتها المالية والنقدية، من أجل المحافظة على النمو الاقتصادي والدفع بمستوياته إلى الأمام.

ويعتبر الإنفاق من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدول في تحقيق أهدافها الاقتصادية والحفاظ على اقتصادياتها من الإنهيار، من خلال تحريك هذه السياسة والتحكم فيها وتوجيهها وفقاً لآليات معينة، من أجل التأثير على كافة المتغيرات الاقتصادية. كما يعد عرض النقود الأداة الرئيسية للسياسة النقدية المهمة التي تعتمد عليها السلطة النقدية في أية دولة في توجيه سياستها النقدية نحو الاستقرار الداخلي والخارجي، من خلال استخدامه في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى التأثير الذي يحدثه على الاقتصاد بشكل عام. ومن هذا المنطلق نجد أن الدول على اختلافها تولي أهمية كبيرة لهذه الأداة وتنظيم إصدارها بما يتوافق مع أهدافها الاقتصادية. الأمر الذي يستوجب أن تقوم السلطة النقدية بتتبع عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه لكي تستطيع استخدامه بالشكل الأمثل في تحقيق أهدافها المختلفة. وليبيا كغيرها من الدول تعاني من الكثير من المشاكل التي تقف أمام النمو الاقتصادي فيها، خاصة في الفترة التي تلت العام 2011، عندما ساد التوتر الأمني والسياسي البلاد وأثر بشكل كبير على حقول النفط وصادراته، الأمر الذي انعكس في انخفاض معدلات

النمو الاقتصادي، وظهور العديد من المشاكل مثل ارتفاع مستويات التضخم والبطالة. وأصبح الأمر يحتاج إلى تفعيل دور السياستين المالية والنقدية من أجل السيطرة على هذه المشاكل ومنع تفاقمها. وتأتي هذه الدراسة لتحليل أيهما أكثر فاعلية في دعم عمليات النمو الاقتصادي والدفع بمستوياته إلى الأمام - السياسة المالية أو السياسة النقدية - مقسمةً إلى أربعة أقسام بعد الإطار العام لها. يستعرض القسم الأول الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من قبل، في حين يتناول القسم الثاني وصف متغيرات الدراسة وتطورها ومصادر جمعها، أما في القسم الثالث فسيتم طرح المنهجية المستخدمة في عملية التحليل، والنموذج القياسي المستخدم لمعرفة أي من السياستين المالية أو النقدية أكثر فاعليةً في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000 - 2023)، بالإضافة إلى الجزء الأخير الذي يتناول ما أثمرت عليه هذه الدراسة من نتائج وما أوصت به من أجل تحفيز دور السياستين في دعم عملية النمو الاقتصادي في ليبيا.

## 2. مشكلة الدراسة:

شهدت ليبيا فترات من عدم الاستقرار الأمني والسياسي والتي ترتب عليها عدم الاستقرار الاقتصادي، الأمر الذي قلل من فاعلية سياساتها الحكومية في حل المشاكل الاقتصادية التي طفت على السطح من جراء عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية فيها. الأمر الذي استدعى التدخل لتدارك الوضع وتفعيل بعض السياسات التي من شأنها حل تلك المشاكل. وتعتبر السياستين المالية والنقدية من الأدوات الفعالة المؤثرة على النمو الاقتصادي، لذلك فإن مشكلة الدراسة تتلخص في السؤال التالي؟

ما مدى فعالية الإنفاق الحكومي وعرض النقود بمفهومه الواسع في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000 - 2023)؟

## 3. فرضية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على الفرضية التالية:

يلعب الإنفاق الحكومي وعرض النقود بالمفهوم الواسع دور مهم في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000 - 2023)

## 5. أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على أثر أهم أداتين في السياستين المالية والنقدية ألا وهما عرض النقود بالمفهوم الواسع والإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة

(2000 – 2023)، خاصة في ظل ما تعانيه البلاد من أوضاع اقتصادية متدنية. والخروج بنتائج من شأنها

أن تساعد في التعرف على مدى فعالية هاتين السياستين على النمو الاقتصادي في ليبيا.

## 6. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أي من السياستين المالية والنقدية هي الأكثر فاعليةً في التأثير على

النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

## 7. الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات السابقة وتنوعت حول تقييم أداء السياستين المالية والنقدية بمختلف أدواتيهما في دعم

عمليات النمو الاقتصادي في كافة دول العالم متقدمةً كانت أو نامية، واستخدمت كلاً منها أسلوباً مختلفاً في

التحليل. وتبعاً لذلك اختلفت النتائج التي توصلت إليها كل دراسة عن الأخرى، وفقاً لطبيعة كل اقتصاد المختلفة

عن غيره، ولكن أغلبهم اتفق في أن السياسة المالية كانت أكثر فاعلية من السياسة النقدية في التأثير على

معدلات النمو الاقتصادي. ونذكر من هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

أ. دراسة عبد السلام مسعود، بعنوان: أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي،

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر كل من السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي

خلال الفترة (1999 – 2021)، وذلك باستخدام بيانات سنوية لعرض النقود بالمفهوم الضيق ممثلاً للسياسة

النقدية، والإنفاق العام ممثلاً للسياسة المالية، والنواتج المحلي الإجمالي ممثلاً للنمو الاقتصادي. وللكشف عن

وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، استخدمت هذه الدراسة اختبار الحدود (ARDL Bound Testing

Approach)، ومن أجل تقدير العلاقة بينها في الأجلين الطويل والقصير، كما استخدمت نموذج الإنحدار

الذاتي للإبطاء الموزعة، (ARDL Autoregressive Distributed Lag). وتوصلت الدراسة إلى أن هناك

علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل، كما أن تأثير السياسة المالية كان أكبر من

تأثير السياسة النقدية خلال الفترة المدروسة.

ب. دراسة سعاد عبد السلام عريقيب، بعنوان: السياسة النقدية وفعاليتها كأداة لتحفيز النمو الاقتصادي في ليبيا-

دراسة قياسية باستخدام نموذج VECM خلال الفترة (1980 – 2018). هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية

السياسة النقدية من خلال أدائها المتمثلتان في عرض النقود بالمعنى الواسع وسعر الصرف على النمو

الاقتصادي في ليبيا ممثلاً بالنواتج المحلي الإجمالي، وتوصلت إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات

الدراسة.

- ج. وهدف عماد، بديعة، من خلال دراستهما دور السياسات المالية والنقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (1986 – 2012)، إلى تحليل مدى فعالية كل من السياستين المالية والنقدية في التأثير على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، واستخدام الانفاق الحكومي كأداة للسياسة المالية، وعرض النقود وسعر الفائدة كأداتين للسياسة النقدية، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف التطور في متغيرات الدراسة، كما تم استخدام نموذج قياسي يتم تطبيقه باستخدام أسلوب السلاسل الزمنية في الفترة المدروسة، وأظهرت النتائج أن هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ولكنها أظهرت أيضًا أن السياسة المالية كانت أكثر فاعلية في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي من السياسة النقدية.
- د. وفي دراسة جلول، خديجة بعنوان: أثر السياسات المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نماذج التكامل المتزامن وشعاع تصحيح الخطأ للفترة (1980 – 2014)، تم استهداف أي من السياستين المالية والنقدية هي الأكثر فاعلية في التأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر، واستخدمت الدراسة المنهج المذكور لعدم استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وقد أظهرت النتائج أن هناك أثرًا معنويًا لكل من السياستين على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، ولكن يتفاوت الأثر من أداة إلى أخرى، فبينما كان للسياسة المالية أثر معنوي موجب عن طريق أداتي الإنفاق العام والضرائب على المنتجات، كان للسياسة النقدية أثر معنوي موجب على المدى الطويل فقط، من خلال أداة سعر الصرف، كما أوضحت النتائج أن السياسة المالية هي الأكثر فاعلية في التأثير على النمو الاقتصادي من السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- هـ. وقام عزت قناوي في دراسته التي تحمل عنوان قياس أثر السياسات المالية والنقدية على أداء الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990 – 2006)، وهدفت هذه الدراسة إلى تشخيص وضع المتغيرات الاقتصادية القومية المؤثرة على أداء الاقتصاد المصري، ومعرفة مدى تظاferها وتأثيرها على سلوك وتوازن العلاقات الاقتصادية، من خلال إجراء قياس كمي لآثار ونتائج بعض المتغيرات الاقتصادية الرئيسية المترتبة على تنفيذ السياستين المالية والنقدية، وتحديد طبيعة العلاقة بين السياستين في الاقتصاد المصري. وأوصت الدراسة بضرورة تحسين فعالية السياستين من أجل النهوض بمستوى الأداء الاقتصادي في الاقتصاد المصري.

## المبحث الأول: تطور الناتج المحلي الإجمالي الإنفاق العام وعرض النقود في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000 - 2023)

شهدت متغيرات الدراسة تقلبات واضحة خلال فترة الدراسة خاصة في الفترة التي تلت عام 2011، وذلك بسبب ما تعرضت له البلاد من أحداث سياسية وأمنية انعكست آثارها على الأوضاع الاقتصادية. فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) تقلبات واضحة، فبينما كان مستقرًا في معدلاته المرتفعة نسبيًا خلال الفترة الأولى حتى عام 2010، والتي وصلت حوالي (80,729.90) مليون دينار، انخفض في عام 2011 حتى وصل إلى حوالي (27) مليون دينار. بسبب الأحداث التي شهدتها البلاد آنذاك، ثم أخذ في التذبذب حتى وصل إلى أعلى مستوياته في عام 2023 حيث بلغ حوالي (130) ألف مليون دينار، بسبب التحسن الملحوظ في سياسات الحكومة. أما عرض النقود بالمفهوم الواسع، فقد شهد هو الآخر تقلبات واضحة بعد أن كان شبه مستقرًا خلال الفترة الأولى من الدراسة، فقد وصل حوالي (57) مليون دينار في عام 2011، ثم أخذ اتجاهًا مضطربًا بالزيادة حتى وصل إلى أقصى قيمة له في عام 2023 حيث بلغ (141,400.2). أما فيما يتعلق بالإنفاق العام فقد شهد هو الآخر تقلبًا واضحًا خلال فترة الدراسة، فبعد أن كان يأخذ اتجاهًا تصاعديًا حتى وصل إلى حوالي (54) مليون دينار في عام 2010، ويعود السبب في التوسع الذي شهده الإنفاق العام خلال هذه الفترة إلى بعض الأسباب، أهمها التحسن الملحوظ في الأسعار العالمية للنفط وزيادة الإيرادات، وكذلك توجه الدولة إلى التركيز على الأنفاق وعلى البنية الأساسية وملكية المساكن خلال هذه الفترة. ثم انخفض فجأة في عام 2011 ليصل إلى (23,366.5)، ثم يعود للتعافي تدريجيًا من جديد، ليتذبذب بين الإرتفاع والانخفاض ليعود إلى الهبوط من جديد في عام 2020 بسبب جائحة كورونا التي أثرت على الاقتصاد العالمي بشكل عام، ثم عاد ليرتفع حتى وصل إلى أعلى مستوياته في عام 2022 ليصل إلى حوالي (127) مليون دينار. (مصرف ليبيا المركزي).

### المبحث الثاني: الإطار العملي للدراسة

أولاً: تحديد متغيرات الدراسة المتعلقة بقياس أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي:

انطلاقاً من طبيعة الموضوع وأهميته وأهدافه، تم اختيار مجموعة من المتغيرات والمتمثلة في متغيرين مستقلين

ومتغير تابع، وهذه المتغيرات كانت على النحو التالي:

#### 1. المتغيرات المستقلة: (Dependents variables)

تمثلت المتغيرات المستقلة للدراسة في الآتي:

- أ. عرض النقود بالمفهوم الواسع: ويرمز له بالرمز (M2) ويعتبر أحد الأدوات الأكثر أهمية، والذي تستخدمه السلطات النقدية المتمثلة في المصرف المركزي للتأثير على المتغيرات الاقتصادية المختلفة.
- ب. الإنفاق العام: ويرمز له بالرمز (G) ويعتبر أحد أدوات السياسة المالية التي يستخدمها المصرف المركزي للتأثير في الحياة الاقتصادية.

## 2. المتغيرات التابعة: (Independents variables)

اعتمدت هذه الدراسة على متغير تابع واحد وهو الناتج المحلي الإجمالي، كونه أحد أهم مؤشرات النمو الاقتصادي ويرمز له بالرمز (GDP).

ثانياً: وصف وتقدير النموذج القياسي للدراسة:

من خلال النظرية الاقتصادية يمكن القول ان العديد من المتغيرات الاقتصادية تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي لأي دولة من الدول، وعليه تم اختيار نموذج قياسي يتضمن الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وهو مؤشر للنمو الاقتصادي، وعرض النقود بالمفهوم الواسع (M2) متغير مستقل ممثل عن السياسة النقدية، والإنفاق العام (G) متغير مستقل ممثل عن السياسة المالية خلال الفترة (2000 – 2023)، وتم كذلك اختيار الصيغة الدالية المناسبة لهذه الدراسة، وكذلك تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS) K من أجل معرفة أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي الليبي، وبالتالي فإن نموذج الدراسة سوف يأخذ الصيغة الضمنية التالية :

$$GDP = f (M2, G)$$

وبصيغته أخرى

$$GDP = B_0 + B_1 (M2) + B_2 (G) + U_i$$

حيث أن GDP: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

M2: عرض النقود بالمفهوم الواسع.

G : الإنفاق العام.

U<sub>i</sub> حد الخطأ العشوائي.

ثالثاً: فرضيات نموذج الدراسة عند مستوى معنوية (5%):

1. الفرض الصفري:  $H_0$  لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع (GDP) والمتغيرات المستقلة

(عرض النقود بالمفهوم الواسع (M2)، الإنفاق العام (G))، حيث  $R = 0$

2. الفرض البديل  $H_1$ : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع (GDP) والمتغيرات المستقلة

(عرض النقود بالمفهوم الواسع (M2)، الإنفاق العام (G))، حيث  $R \neq 0$

- فإذا كانت Sig (P. value) أكبر من (0.05) نقبل الفرض الصفري  $H_0$

- وإذا كانت Sig (P. value) أقل من (0.05) نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل  $H_1$ .

وللحصول على نتائج التقدير القياسي لأثر الانفاق العام وعرض النقود بالمفهوم الواسع على النمو الاقتصادي

الليبي خلال الفترة (2000-2023)، سوف تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من الاختبارات الإحصائية لمعرفة

أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

رابعاً: الاختبارات الإحصائية لنموذج الدراسة:

1. اختبار معامل بيرسون:

يستخدم ارتباط بيرسون لمعرفة درجة ارتباط المتغيرات الكمية، حيث تتراوح قيمته ما بين (1، -1) فكلما

كانت الإشارة موجبة كانت العلاقة طردية، وكلما كانت الإشارة سالبة كانت العلاقة عكسية، وكلما اقتربت قيمته

من (1) الصحيح كلما كانت العلاقة طردية قوية وكلما اقتربت من (-1) الصحيح كلما كانت العلاقة عكسية

قوية، وإذا كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون تساوي صفر يعني ذلك لا توجد علاقة بين المتغيرات، والجدول رقم

(1) يبين نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون.

جدول رقم (1): نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون

|                               |                     | الناتج المحلي الإجمالي | عرض النقود<br>بالمفهوم الواسع | الإنفاق العام |
|-------------------------------|---------------------|------------------------|-------------------------------|---------------|
| الناتج المحلي الإجمالي        | Pearson Correlation | 1                      | .633                          | .701          |
|                               | Sig. (2-tailed)     |                        | .001                          | .000          |
|                               | N                   | 24                     | 24                            | 24            |
| عرض النقود بالمفهوم<br>الواسع | Pearson Correlation | .633                   | 1                             | .692          |
|                               | Sig. (2-tailed)     | .001                   |                               | .000          |
|                               | N                   | 24                     | 24                            | 24            |
| الإنفاق العام                 | Pearson Correlation | .701                   | .692                          | 1             |
|                               | Sig. (2-tailed)     | .000                   | .000                          |               |
|                               | N                   | 24                     | 24                            | 24            |

\*\*. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

نلاحظ من نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون بالجدول رقم (1) الآتي:

أ. توجد علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وعرض النقود بالمفهوم الواسع (M2)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (63%) .

ب. توجد علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والإنفاق العام (G)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (70%) .

ج. توجد علاقة طردية بين عرض النقود بالمفهوم الواسع (M2) والإنفاق العام (G)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (69%) .

2. اختبار القدرة التفسيرية للنموذج (Adjusted R Square).

يستخدم اختبار معامل التحديد المعدل (Adjusted R Square) لتفسير مدى قدرة المتغيرات المستقلة على

تفسير التغيرات التي تحدث على المتغير التابع، والجدول رقم (2) يبين نتائج اختبار معامل التحديد.

جدول رقم (2): نتائج اختبار معامل التحديد R<sup>2</sup>Model Summary<sup>b</sup>

| Model | R                 | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate | Change Statistics |          |     |     |               | Durbin-Watson |
|-------|-------------------|----------|-------------------|----------------------------|-------------------|----------|-----|-----|---------------|---------------|
|       |                   |          |                   |                            | R Square Change   | F Change | df1 | df2 | Sig. F Change |               |
| 1     | .730 <sup>a</sup> | .533     | .50               | 17024.76648                | .533              | 11.989   | 2   | 21  | .000          | 1.629         |

a. Predictors: (Constant) b. Dependent Variable: الإنفاق العام

من الجدول رقم (2) نلاحظ أن معامل التحديد المعدل (Adjusted R Square) ( $R^2$ ) ظهرت قيمته = (50%) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة والمتمثلة في عرض النقود والإنفاق العام تفسر لنا ما قيمته (50%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع والمتمثل في الناتج المحلي الإجمالي، وإن الباقي (50%) من التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى خارج النموذج لم تتم درستها.

### 3. اختبار نموذج الانحدار المقدر:

يستخدم هذا الاختبار لمعرفة إشارات وقيم معاملات الانحدار المقدر، ويبين الجدول رقم (3) نتائج اختبار نموذج الانحدار المقدر.

### جدول رقم (3): نتائج اختبار نموذج الانحدار المقدر

| Model                      | Coefficients <sup>a</sup>   |            |                           |       |            |
|----------------------------|-----------------------------|------------|---------------------------|-------|------------|
|                            | Unstandardized Coefficients |            | Standardized Coefficients | t     | (P. value) |
|                            | B                           | Std. Error | Beta                      |       |            |
| 1 (Constant)               | 55439.588                   | 6414.909   |                           | 8.642 | .000       |
| عرض النقود بالمفهوم الواسع | .160                        | .117       | .284                      | 1.372 | .184       |
| الإنفاق العام              | .366                        | .150       | .505                      | 2.441 | .024       |

a. Predictors: (Constant) عرض النقود بالمفهوم الواسع، الإنفاق العام. b. Dependent Variable: الناتج المحلي

الإجمالي

من خلال نتائج الجدول رقم (3) يتضح الآتي:

نموذج الانحدار المقدر قيد الدراسة ظهر بالصيغة التالية:

$$GDP = 55439.6 + 0.160 (M2) + 0.366 (G) + U_i$$

الجزء الثابت  $B_0 = 55439.6$  قيمته أكبر من الصفر وله إشارة موجبة.

معامل الانحدار  $B_1 = 0.160$  قيمته أكبر من الصفر وله إشارة موجبة.

معامل الانحدار  $B_2 = 0.366$  قيمته أكبر من الصفر وله إشارة موجبة.

وتشير إشارات معاملات الانحدار على وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي و (عرض النقود بالمفهوم الواسع، الإنفاق العام)، حيث أن الزيادة في عرض النقود بالمفهوم الواسع بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار المعلمة والبالغة (0.160)، وكذلك الزيادة الإنفاق العام بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار المعلمة والبالغة (0.366).

#### 4. اختبار المعنوية الجزئية للنموذج (t. Test).

يستخدم هذا الاختبار لتحديد أيًا من المعاملات التي تكون معنوية ولها تأثير على النموذج، وبالرجوع إلى نتائج التقدير القياسي لاختبار (t) بالجدول السابق، يتضح لنا أن معلمة الإنفاق العام ذات معنوية إحصائية، حيث بلغت Sig (P. value) (0.24) وهي أقل من (5%)، بينما ظهرت معلمة عرض النقود بالمفهوم الواسع غير ذات معنوية إحصائية، حيث بلغت Sig (P. value) (0.184) وهي أكبر من (5%)، وهذا يبين لنا أن الناتج المحلي الإجمالي يتأثر بالإنفاق العام أكثر من تأثره بعرض النقود بالمفهوم الواسع، وعليه يمكن القول بأن السياسة المالية كان لها الأثر الأكبر على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

#### 5. اختبار المعنوية الكلية للنموذج (اختبار فيشر F)

يستخدم اختبار F لمعرفة معنوية نموذج الدراسة، حيث يعمل هذا الاختبار على الفروض الإحصائية التالية:

- الفرض العدمي  $H_0$ : نموذج الانحدار غير معنوي.
  - الفرض البديل  $H_1$ : نموذج الانحدار معنوي (واحد على الأقل من معاملات الانحدار معنوي).
- والجدول رقم (4) يبين نتائج اختبار المعنوية الكلية للنموذج (اختبار فيشر F).

#### جدول رقم (4) نتائج اختبار المعنوية الكلية للنموذج (اختبار فيشر F)

ANOVA<sup>a</sup>

| Model        | Sum of Squares  | df | Mean Square    | F      | Sig. (P. value) |
|--------------|-----------------|----|----------------|--------|-----------------|
| 1 Regression | 6949567170.931  | 2  | 3474783585.465 | 11.989 | .000            |
| Residual     | 6086696147.909  | 21 | 289842673.710  |        |                 |
| Total        | 13036263318.840 | 23 |                |        |                 |

a. Dependent Variable: a. الناتج المحلي الإجمالي (Constant) b. Predictors: (Constant) b. النقود بالمفهوم الواسع ، الإنفاق

العام، عرض

يتضح من الجدول رقم (4) أن القيمة الاحتمالية P. value تساوي (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي نرفض الفرض العدمي  $H_0$  القائل أن نموذج الانحدار غير معنوي ونقبل الفرض البديل  $H_1$  الذي ينص على أن هناك واحد من معاملات الانحدار معنوي ويختلف عن الصفر.

#### 6. اختبار اعتدالية التوزيع الطبيعي للبواقي Normality test.

يمكن حساب اعتدالية التوزيع الطبيعي لبواقي عملية الانحدار باستخدام اختبار كلا من (كلوموجروف - سمروف) واختبار (شابيرو - ويليك) ، وذلك من خلال الفرضيات التالية :

الفرض العدمي  $H_0$ : البواقي تتبع التوزيع الطبيعي ، حيث P. value أكبر من 5%.

الفرض البديل  $H_1$ : البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي ، حيث P. value أصغر من 5%.

والجدول رقم (5) يبين نتائج اعتدالية التوزيع الطبيعي للبواقي.

الجدول رقم (5): اعتدالية التوزيع الطبيعي للبواقي.

#### Tests of Normality

|                         | Kolmogorov-Smirnov <sup>a</sup> |    |                | Shapiro-Wilk |    |                |
|-------------------------|---------------------------------|----|----------------|--------------|----|----------------|
|                         | Statistic                       | df | Sig (P. value) | Statistic    | df | Sig (P. value) |
| النتائج المحلي الإجمالي | .124                            | 24 | .200           | .974         | 24 | .777           |

يتضح لنا من الجدول رقم (5) أن قيمة P. value لاختبار (كلوموجروف - سمروف) بلغت (0.200) وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%)، وكذلك أن قيمة P. value لاختبار (شابيرو - ويليك)، بلغت (0.777) وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%)، ومن ثم فأنا نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض العدمي القائل بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

#### 7. اختبار الاستقلال الذاتي للبواقي (Durbin - Watson).

إن وجود مشكلة الارتباط الذاتي تعني أن بواقي نموذج الانحدار غير مستقلة وهذا يعني ان نتائج اختبارات  $T$ ،  $R^2$  ( F ) أكبر من قيمتها الحقيقية وبذلك يكون قرار توافق نموذج الانحدار مشكوك في صحته.

ومن نتائج الجدول رقم (3) يتضح لنا أن قيمة  $(WD) = 1.629$ ، ولمعرفة هل توجد مشكلة الارتباط الذاتي من عدمه تم استخراج القيم الحرجة من جدول القيم الحرجة لـ  $(WD)$  عند مستوى معنوية (5%)، حيث ظهرت القيمة الدنيا  $(dL = 1.188)$  والقيمة العليا  $(du = 1.546)$ ، وبما أن قيمة إحصاء  $WD$  المحسوبة =  $(1.629)$  سوف يتم التعويض وفقاً للقاعدة الآتية:

$$(2 < WD < du) \text{ بقيم } (WD, du) \text{ نحصل على الآتي:}$$

$(2 < 1.546 < 1.629)$  وعليه فإن قيمة  $WD = 1.5467$  تتدل على أن المعادلة خالية من مشكلة الارتباط الذاتي عند مستوى معنوية (5%).

### 8. اختبار الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة.

يستخدم هذا الاختبار لمعرفة هل يوجد ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة أم لا، فإذا وجد ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة يعني ذلك عدم استقرار معاملات الانحدار، ويتم هذا الاختبار عن طريق معامل تضخم التباين (VIF) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، فإذا كانت قيمة معامل تضخم التباين (VIF) أقل من (5) فذلك يعني عدم وجود ازدواج خطي، والجدول رقم (6) يبين نتائج معامل تضخم التباين (VIF).

جدول رقم (6) قيم معامل تضخم التباين (VIF)

| Model               | Collinearity Statistics |       |
|---------------------|-------------------------|-------|
|                     | Tolerance               | VIF   |
| 1 (Constant)        |                         |       |
| عرض النقود بالمفهوم | .944                    | 1.921 |
| M2 الواسع           |                         |       |
| G الإنفاق العام     | .944                    | 1921  |

وطبقاً للنتائج الموضحة في الجدول السابق نجد أن جميع قيم معامل تضخم التباين (VIF) أقل من (5) وبالتالي لا يوجد ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة.

## الخاتمة

ناقشت هذه الورقة مدى فاعلية تأثير السياسة المالية ممثلةً بالإنفاق العام، والسياسة النقدية ممثلاً بعرض النقود بالمفهوم الواسع على النمو الاقتصادي ممثلاً بالنواتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000 - 2023)، مستخدمةً في ذلك طريقة المربعات الصغرى، باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS). وبينت النتائج أن الناتج المحلي الإجمالي يتأثر بالسياستين المالية والنقدية، ولكن تأثير الإنفاق العام كان أكبر من تأثير عرض النقود بالمفهوم الواسع، وعليه يمكن القول بأن السياسة المالية كان لها الأثر الأكبر على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة. وتوصي الدراسة بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة للتحكم في عرض النقود وترشيده من أجل العمل على زيادة فاعليته في حل المشاكل الاقتصادية، وبالتالي الرفع من معدلات الأداء الاقتصادي في الاقتصاد الليبي. كمل توصي الدراسة بالتنسيق بين السياستين المالية والنقدية من أجل تحقيق توازن يعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة.

## المراجع:

1. عبد السلام مسعود خليفة رحومة، أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1999 - 2021)، مجلة الجامعي، العدد (36)، خريف 2022.
2. سعاد عبد السلام عريقيب، السياسة النقدية وفعاليتها كأداة لتحفيز النمو الاقتصادي في ليبيا-دراسة قياسية باستخدام نموذج VECM خلال الفترة (1980 - 2018)، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، المؤتمر العلمي السنوي الثاني، الإصلاح الوطني في ليبيا الفرص والتحديات
3. آمال أحمد أبو عبودة، دور السياسة المالية والنقدية في النشاط الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2000 - 2013)، الجامعة الأسمرية الإسلامية، مجلة المنتدى الأكاديمي، المجلد (2)، العدد (2)، يوليو 2018.
4. عماد حسنين الصعيدي، بديعة فهد العتيبي، دور السياسات المالية والنقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (1986 - 2012)، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد الأول، 2015.
5. بن عناية جلول، بوكريطة خديجة، أثر السياسات المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نماذج التكامل المتزامن وشعاع تصحيح الخطأ للفترة (1980 - 2014)، مجلة ASJP، العدد الأول، 2017.

6. عزت ملوك قناوي، قياس أثر السياسات المالية والنقدية على أداء الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990 – 2006)، مجلة التجارة والتمويل، العدد (19) 2008.

7. مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

<https://aljameai.org.ly/index.php/aljameai/article/view/865>

<https://asmarya.edu.ly/se.ecoconf/wp-content/uploads/2023/03>

[/https://atsu.ly/wp-content/uploads/2019/01](https://atsu.ly/wp-content/uploads/2019/01)

<https://asjp.cerist.dz/en/article/19388>

<https://asjp.cerist.dz/en/article/36921>

[https://journals.ekb.eg/article\\_129697.html](https://journals.ekb.eg/article_129697.html)